

واقع تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في دول مجلس التعاون الخليجي من خلال المؤشرات الإقليمية - حالة دولة قطر

FDI flows in the GCC through regional indicators Status: State of Qatar

يونس زين، أستاذ محاضر، جامعة الوادي، الجزائر.

أحمد نصير، أستاذ محاضر، جامعة الوادي، الجزائر.

تاريخ الاستلام: 2018/06/03؛ تاريخ المراجعة: 2018/07/14؛ تاريخ القبول: 2018/10/28

مستخلص: تعبر دولة قطر من أهم دول شرق الأوسط التي شهدت تطورا ملحوظا في السنوات الأخيرة في جميع القطاعات ومنها قطاع الاستثمار وهذا راجع الى تدابير السياسة الاستثمارية التي اتخذتها الحكومة القطرية في 2009 أدت الى تحسين ظروف الاستثمار الأجنبي بشكل عام خاصة مع اتجاه دولة قطر الى فتح قطاعات جديدة من الاقتصاد فتحا كاملا أمام تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر. وأشار الى أن قيام صندوق الثروة السيادية القطري بالبحث عن فرص استثمارية في كل من أوروبا وآسيا، والولايات المتحدة الأمريكية سيساهم في جذب المزيد من تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر لديها، بخلاف دول أخرى وكيانات حكومية من بلدان مستثمرة حرصت على تركيز اهتمامها على اقتصادياتها المحلية. وتحاول هذه الدراسة التطرق إلي التجربة القطرية في جذب هذا النوع من الاستثمار وتحليل تدفقاته ووضعته ضمن المؤشرات الإقليمية .

الكلمات المفتاحية: الاستثمار الأجنبي المباشر، المؤشرات الإقليمية، الاقتصاد القطري.

تصنيف JEL: E22، F21، G24.

Abstract: The State of Qatar is one of the most important countries in the Middle East, which witnessed a remarkable development in recent years in all sectors, including the investment sector. This is due to the investment policy measures taken by the Qatari government in 2009 which have led to improving the conditions of foreign investment in general, Of the economy is fully open to foreign direct investment flows. He pointed out that the Qatari sovereign wealth fund is looking for investment opportunities in Europe and Asia, and the United States will attract more foreign direct investment flows, Irrigation and government entities from investor countries focused their attention on their local economies. This study attempts to address the country experience in attracting this type of investment and analyzing its flows and status within regional indicators

Keywords: direct foreign investment; Regional indicators; Qatar economy.

Jel Classification Codes: G24; F21; E2.

* المؤلف المراسل: أحمد نصير، ahmednecir79@gmail.com

المقدمة :

لقد شهدت العشرون سنة الماضية تغييرا جذريا في المفاهيم والسياسات الاستثمارية، فبعد أن كان الاستثمار الأجنبي المباشر يمثل عاملا من عوامل الشك والريبة ومصدرا للقلق للدول النامية، التي كانت تنظر إلى المستثمر على أنه المستفيد الوحيد من الاستثمار الأجنبي المباشر، فعكفت على تقييد حرية عمله وإنسيابه من خلال فرض محظورات وقيود صريحة على الصناعات التي يسمح له العمل فيها وفرض قيود على تحويل الأرباح.

ومن المسببات التي أحدثت هذا التحول الجوهرى في مواقف الدول النامية إزاء الاستثمار الأجنبي المباشر، تصاعد أزمة المديونية الخارجية لها وما صاحبها من تعثر في السداد واهتزاز الثقة الدولية في عدد كبير منها، وإرتفاع تكلفة الاقتراض الخارجى من حيث سعر الفائدة، وفترة السماح ومدة القرض والضمانات اللازمة، فقد تعرض العديد منها للضغوطات من منظمات التمويل الدولية (الصندوق النقد الدولي، البنك الدولي)، ومن جهة أخرى يلعب الاستثمار الأجنبي المباشر "كأحد مصادر التمويل الخارجية" دورا مهما وحيويا نظرا لما يقدمه من خدمات للتنمية الاقتصادية وتخفيف أعبائها ومساهمته في توليد الادخار، كما يساهم في توظيف العمالة الوطنية، ويقلل من معدلات البطالة، علاوة على أنه يساهم بشكل كبير في نقل التقنية الحديثة.

لكن تلك الأسباب وغيرها جعلت الدول النامية تتجه إلى فتح أبوابها أمام الاستثمار الأجنبي المباشر كبديل لمصادر التمويل الخارجية الأخرى وبالأخص الاقتراض تجنباً للقيود التي تفرض على مثل هذه التدفقات، وأصبح هذا النوع من الاستثمارات مجالاً للتنافس بين الدول وساحة للتسابق المحموم نحو إجتذاب المزيد منها.

وأشاد تقرير الاستثمار العالمي لعام 2010 الذي أصدرته منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) بما حقته دولة قطر في جذبها لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشرة التي انخفضت في جميع بلدان العالم باستثناء قطر. وقال التقرير الذي وزعه المكتب الإقليمي للمنظمة بالقاهرة تحت عنوان "الاستثمار في اقتصاد منخفض الكربون": "إن دولة قطر حققت معدلات نمو مرتفعة في عام 2009 وصلت نسبتها إلى 112% مرتفعة عن دول كثيرة مثل الامارات وتركيا وذلك بفضل النمو الملحوظ في قطاع الغاز الطبيعي المسال وقطاع العقارات".

❖ هدف الدراسة: تهدف هذه الدراسة إلى إبراز الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر واتجاهاته العالمية، ومحاولة الوقوف على أهمية وضرورة الاستثمار الأجنبي المباشر في المسيرة التنموية لدولة من خلال المؤشرات الإقليمية .

❖ إشكالية الدراسة: مما سبق يمكن إعطاء إشكالية لهذه الدراسة :

ما هو واقع اتجاه الاستثمار الأجنبي المباشر في دولة قطر في ظل التغيرات المعاصرة؟، وما هو ما وضعه ضمن مؤشرات الإقليمية؟.

❖ منهج الدراسة : لمعالجة الإشكالية محل البحث معالجة علمية وموضوعية، إتمدنا على مناهج تستجيب لبحثنا هذا، ويأتي على رأسها: المنهج الوصفي التحليلي: بهدف تحديد الإطار النظري للموضوع بجانبه الفكري والمفهومي، نظرا لملائمة المنهج في ذلك، والذي نستقي منه المعطيات الرقمية: المنهج التطبيقي التحليلي: لأن المعطيات الكمية جامدة لا تفي بالمطلوب دون تحليلها فقد إستدعى منا الأمر الإعتماد على تحليل المعطيات الكمية بالاعتماد على الجداول والرسومات البيانية لعرض وتصنيف هذه المعطيات حتى يسهل على القارئ التعمق في هذه المعطيات؛

المحور الأول: الخلفية النظرية لظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر: المفاهيم والدوافع، المحددات العملية

لقد أصبحت الاستثمارات الأجنبية محل نقاش وإهتمام متزايد من طرف الباحثين الاقتصاديين والمستثمرين سواء كانوا أشخاصا طبيعيين أو معنويين أو دولا، ولا يختلف إثنان عن أسباب هذا الإهتمام لهذه الظاهرة التي ما فتئت أن أصبحت تسيطر على جزء كبير من المبادلات الدولية ومحل إستقطاب من طرف الدول المتقدمة والنامية.

1. مفاهيم عامة حو الاستثمار الأجنبي المباشر: وهناك عدة تعاريف لبعض الكتاب والباحثين نذكر أبرزها في التالي:

"الاستثمار الأجنبي المباشر يتمثل في قيام شخص أو منظمة من بلد معين، باستثمار أموال في بلد آخر، سواء عن طريق (الملكية الكاملة للمشروع أو الملكية الجزئية)، ويهدف تحقيق الربح"¹.

"انه الاستثمار الذي يتبع بالمراقبة لمؤسسة ويأخذ شكل تأسيس مؤسسة من طرف المستثمر وحده أو من طرف شركة متعادلة الحصص Joint-venture أو إعادة شراء كليا أو جزئيا لمؤسسة في الدولة المضيفة"².

"مجموعة الموارد النقدية أو العينية (تكون خاضعة للتقويم) التي تأتي بها مؤسسة عن طريق مدخ ر خاص أجنبي، يشارك مباشرة في نشاط هذه المؤسسة ويكون الهدف من ذلك تحقيق أرباح مستقرة"³.

دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر: تتعدد وتتنوع وتختلف دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر من حالة إلى أخرى وحسب طبيعة الاستثمار وجهة التي تعود لها ملكية هذا الاستثمار والبلد والمجال الذي يتم فيه، ونذكر أهم هذه الدوافع في التالي:⁴

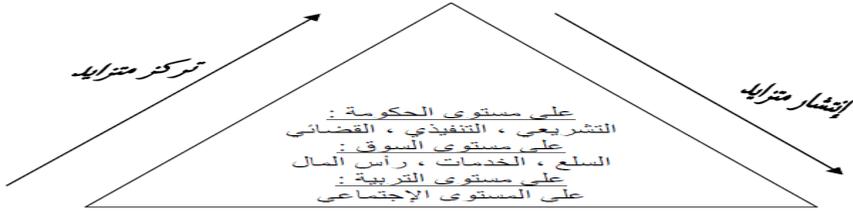
1.2. الدافع السياسي والاجتماعي: إن الاستقرار السياسي وعلى الرغم من أنه مثار الجدل بين الباحثين حول درجته وأهميته في قرار الاستثمار عبر الحدود الوطنية، إلا أن هناك إجماعاً على أهمية بوصفه عنصراً أساسياً في هذا القرار، ذلك أن المستثمر لن يخاطر بنقل رأسماله أو خبرته إلى دولة ما إلا إذا اطمأن إلى إستقرار الأوضاع السياسية فيها، أما العوامل الاجتماعية فتعكس بما لدى جمهور المستهلكين في بلد ما من تفصيل للمنتج الوطني على غيره، وبهذا المفهوم الميسر، قد تؤدي هذه العوامل دوراً إيجابياً في إستقطاب رؤوس الأموال الأجنبية.

2.2. الوضع الاقتصادي: يهدف المستثمرون الأجانب إلى الربح وتعظيم فوائدهم وعوائدهم، سواء في بلدانهم الأصلية في البلدان المضيفة، فبالنسبة للبلدان الأصلية فإنهم قد سيطروا على أسواقها حتى درجة التشبع، وبالتالي بلوغ العوائد إلى أقصى حد لا يمكن الزيادة فوقه.

3.2. الرغبة في النمو والتوسع: هناك دوافع أخرى تسعى إليها الشركات المتعددة الجنسية بهدف التطور الاستغلال التجاري والاستحواذ على أكبر حصص ممكن من الأسواق، إضافة إلى توسع والنمو والقضاء على المنافسين المشابهين.

4.2. العوامل القانونية والتشريعية: إن الدول الأكثر قدرة على التكيف هي تلك الدول التي لها القدرة على رد الفعل بسرعة للأخطار أو الفرص، أي الإبداع في خلق القطاع الذي يمكن الدول الصمود أمام منافسيها حتى ولو كانوا من الدول الكبرى، وإن القدرة على معرفة الفرص التي توفرها الاستثمارات الأجنبية المباشرة والاستفادة منها تعتبر راسخة في مؤسسات الدولة، هذا ما يفسر مفهوم التكيف المؤسسي، وإن المؤسسات المعنية بهذا التكيف هي: الحكومة، الأسواق، التربية والمحيط الاجتماعي الثقافي.⁵ ويمكن توضيح ذلك بالشكل التالي:

الشكل رقم (01):هرم التكييف المؤسسي



المصدر: رشيد يوسف، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الاقتصاد الوطني (حالة الجزائر)، مجلة العلوم

الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد:05، جامعة سطيف، الجزائر، 2005، ص:163.

3. محددات الاستثمار الأجنبي المباشر: تتمثل هذه المحددات في كل من الاستقرار السياسي والاقتصادي، والقوانين المنظمة للاستثمار الأجنبي، وسياسات التنافسية وسعر الصرف والتجارة الخارجية والضرائب والتملك وسياسة الخصوصية وغيرها.⁷

لقد بدلت الدول النامية مجهودات كبيرة في سبيل إستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر حيث قدمت تنازلات وإمميزات عديدة منها حوافز مالية كمنح تسهيلات إئتمانية، تخفيض معدلات الفائدة وتقديم مساعدات، وحوافز جبائية كالإعفاء من الضريبة أو تخفيض الوعاء الضريبي، ورغم هذا بقيت الدول المتقدمة هي المستقطب الرئيسي للاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة تفوق 70%، أما النسبة الباقية فهي من نصيب الدول النامية، وهذا ما يدعونا للبحث عن المحددات التي يختار على أساسها المستثمر الأجنبي البلد المضيف.⁸

وعليه في هذا السياق سيتم بلورة هذه المحددات وفق النقاط الأساسية التالية:

1.3. العوامل المحددة لاختيار الشركات الأجنبية لمواقع استثمارها

لا شك أن هناك مجموعة من العوامل التي تؤثر على الشركات الأجنبية عند اختيارها لمواقع الاستثمار خارج البلد الأصل، وهي بمثابة محددات رئيسية للاستثمار المباشر الأجنبي. وتتجلى هذه العوامل فيما يلي:⁹

❖ الشروط المتعلقة بمستوى العمالة: ومن أهم هذه الشروط المتعلقة بمستوى العمالة مايلي:

- توافر حجم كبير من اليد العاملة وخاصة الماهرة منها.
- ضرورة تمتع هذه الأخيرة بمستوى ثقافي، إلى جانب الكفاءة الضرورية وكذلك مدى إجادتها للغة التي يتحدث بها أو تلك التي يتعامل بها المستثمر الأجنبي.
- تمتعها بمستوى مهني، وتدريسي وكذلك تعليمي مقبول.

- إنخفاض تكاليفها و ذلك على سبيل المثال من حيث الأجور و الرواتب تكون منخفضة مقارنة بتلك السائدة في البلد الأصل.
- ولاشك أن توافر الشروط في هذا الشأن هو محد د رئيسي من محددات تدفقات الاستثمار المباشر الأجنبي الواردة للدولة التي تتمت ع بذلك.
- ❖ الشروط المتعلقة بالبنية التحتية: فكلما توافرت بشكل أكثر مختلف المكونات الأساسية للبنية التحتية مثل الطرق، و وسائل النقل المختلفة مثل الجوي، البري، وعن طريق السكك الحديدية، إلى جانب مختلف المكونات الأخرى التي تتجلى في الخدمات المتصلة بالاتصالات الكهرياء، الطاقة، المياه، بتكاليف منخفضة، ولا شك أن ذلك يؤثر على سلوك الشركات الأجنبية تأثيرا إيجابيا يسمح لها بإختيار موقع استثماراتها في البلد الذي تتوافر فيه هذه المتطلبات.
- ❖ عامل تكاليف الإنتاج: بموجبه تندفع الشركات الأجنبية إلى إختيار موقع إستثماراتها المباشرة في الدول التي تتميز بتكاليف الإنتاج منخفضة وغير مجحفة.
- ❖ المميزات التي تمي ز صناعات معينة: تتمثل الخصائص التي تتميز بها صناعة معينة سببا رئيسيا يكمن وراء تحديد الشركات متعددة الجنسيات خصوصا والشركات الأجنبية عموما لمواقع استثماراتها.
- ❖ الظروف السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية: إذ هذه الأخيرة تشكل محور من محاور إهتمام الشركات الأجنبية، و هي بمثابة المحدد الرئيسي لقرار اختيارها مواقع الاستثمار المباشر الأجنبي، ولا شك أن الاستقرار الذي يسود الحياة السياسية، و كذلك الاستقرار الاقتصادي إلى جانب الثقافة السائدة، مستويات التعليم و مختلف النشاطات الأخرى كلها تشكل محدد للاستثمار الأجنبي المباشر.
- ❖ درجة المخاطر المسجلة: مما لا شك فيه أن الشركات الأجنبية لا تندفع للاستثمار المباشر الأجنبي في الدول التي تستخدم الأساليب السيطرة، و الاستيلاء، أو الدول التي ينعدم فيها الأمن، و يكثر فيها العصيان المدني و غياب الحريات الفردية و الجماعية... الخ، وعليه فإن إتخاذ قرار الاستثمار فيها معناه المخاطرة الأكيدة و المغامرة.

2.3. العوامل التي تخص الدول المضيفة

إن العوامل التي ذكرناها سالفًا والتي تحدد اختيار مواقع الاستثمار من طرف الشركات الأجنبية هي تمثل في حد ذاتها السياسات ومختلف الإجراءات التي يفترض أن تتخذها الدول المضيفة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

وتجدر الإشارة في هذا السياق أن الكثير من الدراسات في هذا الشأن أثبتت خلال عقدي الستينات والسبعينات بالخصوص أن تدفقات الاستثمار المباشر الأجنبي كانت واردة بحجم كبير للدول المتقدمة، وهذا ما فسّر حينها بأن تلك الدول كانت تتوافر متطلبات المناخ الاستثماري الملائم.¹⁰

المحور الثاني: تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر عالميا وعربيا و خليجيا وتوزيعه الجغرافي أصبح تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة ظاهرة عالمية بحيث أصبح مختلف الدول تتنافس للحصول على أكبر عدد ممكن من هذه التدفقات، ومنه سنتطرق إلى تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر عالميا لسنتي 2013 و 2014 وتوزيعه الجغرافي في التالي:

1. تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة عالميا خلال 2000-2015

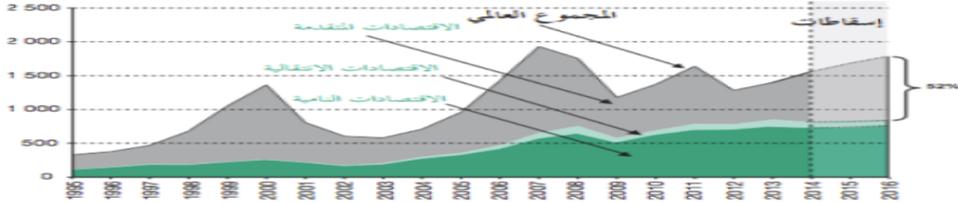
في عام 2013، استعادت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إتجاهها التصاعدي. وارتفعت التدفقات العالمية بنسبة 9% لتبلغ 1.45 تريليون دولار في عام 2013، وإزادات هذه التدفقات في المجموعات الاقتصادية الرئيسية كافة الدول المتقدمة والنامية والانتقالية¹¹، وارتفع رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة 9% ليبلغ 25.5 تريليون دولار.¹² جاء في التقرير العالمي للاستثمار سنة 2015 أن الاستثمار الأجنبي المباشر على صعيد العالم إنخفض بمعدل 16% فبلغت قيمته 1.23 تريليون دولار في عام 2014.

وحسب التقرير أنه يمكن عزو أسباب هذا الهبوط إلى هشاشة الاقتصاد العالمي وإرتياب المستثمرين في السياسات وإشتداد المخاطر الجيوسياسية. وتمت مقابل الاستثمارات الجديدة تصفية بعض الاستثمارات الكبيرة، ويكشف التقرير عن أن الصين أصبحت أكبر مستفيد من الاستثمار الأجنبي المباشر في عام 2014، تليها هونغ كونغ والولايات المتحدة، واجتذبت الاقتصادات النامية مجتمعة 681 مليار دولار من الاستثمار الأجنبي المباشر وهي لا تزال المنطقة الرائدة من حيث حصتها من تدفقات الاستثمار العالمي الوافدة، وتشكل الاقتصادات النامية نصف عدد المستفيدين العشرة الأوائل من الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم، وهم الصين، هونغ كونغ، سنغافورة، البرازيل، الهند.

والشكل التالي يوضح تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد عالميا خلال الفترة 1995-2013:

الشكل(02): تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة العالمية 1995-2013 وتوقعات الفترة 2014-2016

الوحدة: مليار دولار



المصدر: تقرير الاستثمار العالمي (الاونكتاد). **اتجاهات الاستثمار الأجنبي المباشر عالميا**. تم تصفح هذا الموقع: <http://www.worldinvestmentreport.org>. على الساعة:14:00، بتاريخ:2018/05/06، ص: 1.

ومع أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الاقتصادات المتقدمة استأنفت انتعاشها بعد انحدارها الحاد في عام 2012، فإن حصتها من مجموع التدفقات العالمية لا تزال تقف عند مستوى متدن تاريخيا (39%) ولا تزال دون الذروة التي بلغت في عام 2007 بنسبة 57%. وبذلك احتفظت البلدان النامية بصدارتها على البلدان المتقدمة بهامش يتجاوز 200 مليار دولار للعام الثاني على التوالي.¹³

2. التوزيع الجغرافي للاستثمارات الأجنبية المباشرة عبر أقاليم الدول النامية: تم اختيار ثلاثة مجموعات لتحليل تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر فيها وهي:

❖ **منطقة إفريقيا:** سجلت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة إلى إفريقيا زيادة نسبتها 4% لتبلغ 57 مليار دولار، تحركها استثمارات دولية وإقليمية تستهدف الفرص السوقية والهيكل الأساسية، واجتذبت التوقعات التي تشير إلى النمو المطرد للطبقات الوسطى الناشئة إستثمارات أجنبية مباشرة في القطاعات الموجهة نحو المستهلك، منها الأغذية وتكنولوجيا المعلومات والسياحة والخدمات الملائمة والبيع بالتجزئة.

وقد سجلت الزيادة الإجمالية في الأقاليم الشرقية والجنوبية في إفريقيا، في حين شهدت المناطق يرجع الجزء الأكبر منها للتدفقات التي سجلت رقما قياسيا في جنوب إفريقيا وموزامبيق. وكانت الهياكل الأساسية عامل الجذب الرئيسي في البلدين. وتتركز المشاريع الاستثمارية داخل إفريقيا في قطاعي التصنيع والخدمات، وتتجاوز حصة الصناعات الاستخراجية من قيمة المشاريع الجديدة المعلن عنها من داخل الإقليم نسبة 3%، مقارنة بنسبة 24% للمشاريع الجديدة من خارج الإقليم (الفترة 2009-2013)، ويمكن

أن تسهم الاستثمارات من داخل الإقليم في بناء سلاسل قيمة إقليمية، غير أن المشاركة الإفريقية في سلاسل القيمة العالمية تزال إلى حد كبير محدودة بإدماج المواد الخام في مراحل الإنتاج النهائية من صادرات البلدان المتقدمة.¹⁵

❖ منطقة آسيا: تزال بلدان آسيا النامية تستأثر بحوالي 30% من المجموع العالمي لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وتتصدر قائمة المناطق المتلقية لهذا الاستثمار في العامل، إذ بلغ جموع التدفقات الوافدة إليها 426 مليار دولار في 2013.

وسجلت التدفقات الوافدة إلى شرق آسيا زيادة بنسبة 2% لتبلغ 221 مليار دولار. ويرجع الأداء المستقر لهذا الإقليم الفرعي إلى ازدياد التدفقات الوافدة إلى الصين وجمهورية كوريا ومقاطعة تايوان الصينية. فقد بلغ جموع التدفقات الوافدة إلى الصين 124 مليار دولار في عام 2013، ما يضع الصين مجدداً في المرتبة الثانية من البلدان المتلقية للاستثمار الأجنبي المباشر في لعامل. وسجلت التدفقات الخارجة من الصين بدورها منوها بنسبة 15%، لتبلغ 101 مليار دولار، بفضل عدد من الصفقات الضخمة في البلدان المتقدمة، ومن المتوقع أن تتجاوز التدفقات الخارجة من الصين تلك الوافدة إليها خلال فترة تتراوح بين سنتين وثالث سنوات، أما هونغ كونغ فقد شهدت منوها طفيفاً في التدفقات الوافدة إليها لتبلغ 77 مليار دولار، وقد سجل اقتصادها نجاحاً باهراً في إجتذاب المقرات الإقليمية للشركات عرب الوطنية، التي بلغ عددها في هونغ كونغ نحو 4001 مقراً في عام 2013.¹⁶

وإزدادت التدفقات الوافدة إلى جنوب شرق آسيا بنسبة 7% لتبلغ 125 مليار دولار إجتذبت نصفها سنغافورة وهي اقتصاد آخر يجتذب المقرات الفرعية للشركات عرب الوطنية، وبدأت الدول الأعضاء العشرة في رابطة أمم جنوب شرق آسيا وشركاؤها الستة في اتفاق التجارة الحرة (أستراليا وجمهورية كوريا والصين ونيوزيلندا والهند واليابان) مفاوضات لإنشاء الشراكة الاقتصادية الإقليمية الشاملة، وفي عام 2013، بلغ جموع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد إلى البلدان الستة عشر المتفاوضة في الشراكة 343 مليار دولار، أي 24% من مجموع التدفقات الوافدة في العام، وخلال الأعوام الخمسة عشر الماضية، أسهمت الجهود الاستباقية للتعاون الإقليمي في مجال الاستثمار في شرق وجنوب شرق آسيا في تحقيق زيادة في الاستثمارات الأجنبية المباشرة الإجمالية والإقليمية في هذه المنطقة. وتشكل تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من الشراكة الاقتصادية الإقليمية الشاملة حالياً أكثر من 40% من التدفقات الوافدة إلى رابطة أمم جنوب شرق آسيا، مقارنة بنسبة 17% قبل عام 2000، وتحقق الاستثمارات

الأجنبية المباشرة من داخل الإقليم في قطاعي الهياكل الأساسية والتصنيع فرصا إنمائية للبلدان المنخفضة الدخل.

ما التدفقات الوافدة إلى جنوب آسيا فقد ازدادت بنسبة 10% لتبلغ 36 مليار دولار في عام 2013. وشهدت الهند، وهي البلد المتلقي الأكبر الاستثمارات في هذا الإقليم الفرعي، زيادة بنسبة 17% في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لتبلغ 28 مليار دولار، غير أن قطاع البيع بالتجزئة كان إستثناء لهذا الاتجاه الإجمالي المتصاعد، إذ يشهد أي زيادة رغم افتتاح متجر للبيع بالتجزئة يضم علامات تجارية متعددة في عام 2012.

وإنخفضت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى غرب آسيا في عام 2013 بنسبة 9% لتبلغ 44 مليار دولار، حيث مل تشهد أي انتعاش للعام الخامس على التوالي، وتشكل التوترات الإقليمية والاضطرابات السياسية المستمرة حائلا دون إقبال المستثمرين، رغم وجود اختلافات على هذا الصعيد بين البلدان. ففي المملكة العربية السعودية وقطر تزال تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر تشهد تراجعاً، فيحين بدأت هذه التدفقات تنتعش ببطء في البلدان الأخرى، رغم أنها لا تزال دون مستوياتها السابقة، ما عدا في الكويت والعراق حيث سجلت هذه التدفقات مستوى قياسي في عامي 2012 و2013 على التوالي.

وبالمقابل فقد سجلت التدفقات الخارجة من غرب آسيا قفزة بنسبة 64% في عام 2013، ترجع بشكل رئيسي إلى التدفقات الخارجة من دول مجلس التعاون الخليجي، ويفسر أغلب هذه الزيادة تضاعف حجم التدفقات الخارجة من قطر 4 مرات وتضاعف التدفقات الخارجة من الكويت بمعدل 3 مرات تقريبا.¹⁷

❖ منطقة أمريكا اللاتينية وبحر الكاريبي: بلغ مجموع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى بلدان أمريكا اللاتينية وبحر الكاريبي 292 مليار دولار في عام 2013، وباستثناء المراكز المالية الخارجية، سجلت هذه التدفقات زيادة بنسبة 5% لتبلغ 182 مليار دولار. وفي حين كانت أمريكا الجنوبية تنصدر بشكل كبير تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى هذه المنطقة، فقد تراجعت التدفقات إلى هذا الإقليم الفرعي في عام 2013 بنسبة 6% لتبلغ 133 مليار دولار، بعد ثالث سنوات متعاقبة من النمو القوي، ومن بين البلدان المتلقية الرئيسية، شهدت البرازيل تراجعاً طفيفاً بنسبة 2%. رغم زيادة التدفقات إلى القطاع الأولي بنسبة 86%. وتراجعت التدفقات إلى كل من شيلي والأرجنتين بنسبة 29% و 25%. لتبلغ 2 مليار دولار و 9 مليارات دولار لكل منهما على التوالي، بسبب تراجع التدفقات إلى قطاع التعدين، وانخفضت كذلك التدفقات إلى بيرو بنسبة 17% لتبلغ 10 مليارات دولار. في

حين ازدادت التدفقات إلى كولومبيا بنسبة 8% لتبلغ 17 مليار دولار، بفضل عمليات الاندماج والاحتياز عبر الحدودية في القطاعين الكهربائي والمصرفي بشكل رئيسي. وازدادت التدفقات إلى أمريكا الوسطى ومنطقة بحر الكاريبي (باستثناء المراكز المالية الخارجية) بنسبة 64% لتبلغ 49 مليار دولار، يرجع جزء كبير منها إلى صفقة احتياز الأسهم المتبقية في شركة (GrupoModelo) من جانب شركة البرية البلجيكية (AB InBev) بمبلغ 18 مليار دولار، وسجلت زيادة كذلك زيادة التدفقات الوافدة إلى المكسيك بأكثر من الضعف لتبلغ 38%، (61%) وكوستاريكا (14%) ونيكاراغوا.

وانحسرت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الخارجة من أمريكا اللاتينية ومنطقة بحر الكاريبي (باستثناء المراكز المالية الخارجية) بنسبة 31% لتبلغ 33 مليار دولار، بسبب توقف عمليات الاحتياز في الخارج وطفرة تسديد أقساط القروض من الفروع الأجنبية إلى الشركات عرب الوطنية الأم البرازيلية والتشيلية.

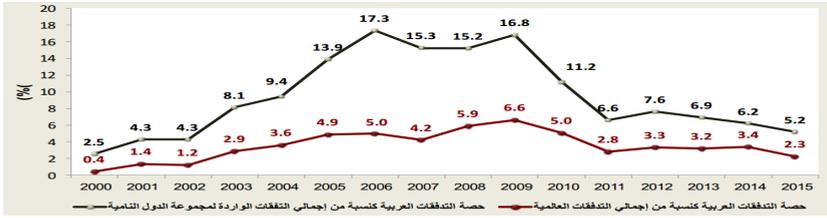
3. تحليل اتجاهات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول العربية 2000-2015

شهدت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الدول العربية تراجعاً بنسبة 8% من 47.5 مليار دولار عام 2013 إلى 44 مليار دولار عام 2014¹⁸ إلى 40 مليار دولار عام 2015.¹⁹

وقد مثلت الاستثمارات الواردة إلى الدول العربية ما نسبته 3.6% من إجمالي العالمي البالغ 1.23 تريليون مليار، و4.6% من إجمالي الدول النامية البالغ 681 مليار دولار، وكانت حصة الدول العربية من إجمالي التدفقات العالمية شهدت تذبذباً خلال الفترة الماضية حيث ارتفعت بشكل كبير من 0.4% عام 2000 إلى 6.8% عام 2009 وهو أعلى مستوى لها تراجعت مرة أخرى إلى 3.2% عام 2013.¹⁸

أما فيما يخص التوزيع الجغرافي كشفت البيانات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الدول العربية حسب التوزيع الجغرافي عن تراجع كبير في حجم استثمارات دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في الدول العربية من 22.8 مليار دولار عام 2012 إلى 5.7 مليارات دولار فقط عام 2013، وذلك بعدما شهدت تلك التدفقات تذبذباً واضحاً خلال الفترة 2003-2013.

الشكل رقم(03): تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الدول العربية خلال 2015-2000



المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار واثتمان الصادرات، الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الدول العربية والصادر منها، على الرابط: <http://dhaman.net/ar>، الكويت، 2016، ص: 24.

4. تحليل اتجاهات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في دول مجلس التعاون الخليجي 2005-

2014

بنظرة تحليلية لتدفق الاستثمارات الأجنبية سواء على المستوى العالمي أو في اتجاه دول الخليج العربية خلال الفترة من عام 2005-2009م، فقد بلغ متوسط تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر حوالي 1.8 ترليون دولار مقارنة بأكثر من 2 ترليون دولار خلال الفترة من (2010-2014م)، مما يشير إلى وجود حالة من الانخفاض على مستوى العالم، وهذه حالة غير جيدة للاقتصادات العالمية. أما فيما يتعلق بدول الخليج العربية فإن الوضع لا يختلف عن الوضع العالمي لتدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة، حيث تواصل الانخفاض منذ عام 2008م، وتشير البيانات إلى أن متوسط تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لدول الخليج العربية للفترة (2009-2013م) بلغ ما يقارب 35 مليار دولار أمريكي مقارنة مع التدفقات في عام 2008م، البالغة حوالي 60 مليار دولار. وعلى الرغم من هذا الانخفاض في تدفق الاستثمارات الأجنبية لدول مجلس التعاون الخليجي، إلا أن دول المجلس تظل من أكثر دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا جذباً للاستثمارات الأجنبية المباشرة حيث كان للإمارات والسعودية نصيب الأسد خلال الفترة (2008-2013م)، ويعزى ذلك للاستراتيجيات المتبعة من خلال تقديم الحوافز التي تجذب تلك الاستثمارات التي من شأنها أن تساهم في تعزيز التنمية المستدامة وإيجاد الوظائف وتنويع مصادر الدخل. إلا أننا قد ذكرنا من قبل أن معظم هذه الاستثمارات ذهبت إلى قطاعي الخدمات التجارية والمقاولات مما يقلل من مساهمتها في خلق الوظائف وتنويع القاعدة الاقتصادية بالشكل المأمول.

والسعودية احتلت المرتبة الأولى في استقبال الاستثمارات الأجنبية الوافدة من بين دول مجلس التعاون الخليجي، حيث حازت على نسبة 61.4% من إجمالي الاستثمارات الأجنبية، ويلمها في المرتبة الثانية دولة الإمارات، وقطر في المرتبة الثالثة، بينما جاءت سلطنة عمان في المرتبة الرابعة، وفي المرتبة الخامسة جاءت البحرين، بينما الكويت قد حلت في أدنى القائمة بنسبة 1.9%¹⁹.

وبالتالي إذا كانت الاستثمارات المتدفقة لم تتوجه نحو القطاعات الحيوية مثل القطاعات الصناعية وخاصة غير النفطية، إذا ما هي السياسات والاستراتيجيات المطلوب من دول مجلس التعاون الخليجي تبنيها من أجل استقطاب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة أو من خلال المشاركة، بحيث يكون لها تأثير إيجابي لدعم الناتج المحلي الإجمالي بشكل مباشر وتساهم في توفير فرص العمل للعمالة الوطنية، بالإضافة إلى دورها في نقل التقنية، وإكساب العمالة الوطنية المهارات التقنية والحديثة في المجال الصناعي، بل في مجالات أخرى مثل مجالات الإدارة الحديثة ومجالات التسويق، وذلك من خلال استغلال الطفرة التكنولوجية في علوم الاتصال .

وبالتالي لكي تستطيع دول مجلس التعاون الخليجي استقطاب وجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية بمختلف أشكالها التي تتلاءم مع حاجة الاقتصاد الخليجي ، فإن ذلك يتطلب اتخاذ حزمة من السياسات الاقتصادية والتشريعية التي تتوافق مع التغيرات الاقتصادية على مستوى العالم. وبشكل عام فإن من أهم عوامل جذب الاستثمارات الأجنبية لدول المجلس لا بد من تحسين بيئة الأعمال وتطوير الأنظمة، وإزالة كافة التشوهات المتعلقة بنظام العمل. ولقد أشارت نتائج العديد من الدراسات التي أجريت لدراسة العلاقة بين تدفق الاستثمارات الأجنبية والإيرادات النفطية وخاصة في الدول التي تعتمد على الإيرادات النفطية كمورد رئيسي للحكومة، إلى أن غالبية الشركات لا تحبذ الاستثمار في الدول الغنية بالموارد النفطية وذلك لارتفاع نسبة المخاطر في حال انخفاض أسعار النفط عالميا. وبالتالي فإن أسعار النفط وتقلباتها لا تغري الاستثمارات الأجنبية المباشرة بشكل كبير للاستثمار في الدول الغنية بالنفط ما لم تكن هناك عوامل أخرى جاذبة .

المحور الثالث: تحليل تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في دولة قطر 2000-2015

يعد موضوع تنشيط عجلة الاستثمارات بصفة عامة والاستثمارات الأجنبية بصفة خاصة هدفا رئيسيا لجميع الدول سواء النامية و المتقدمة، لذا تستهدف خطط الحكومات تنمية مختلف أنواع الاستثمار وتدفقات رؤوس الأموال على اختلاف أنواعها وتقسيماتها، ومنه نتكلم على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد وإتجاهاته حسب التوزيع القطاعي لدولة قطر:

1. تحليل تطور حجم تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى قطر

إنخفضت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر خلال العام 2010 بمقدار 0.7 مليار ريال قطري، أي الفرق بين قيمة مخزون الاستثمارات في 2012 (110.5 مليار ريال قطري) وقيمة مخزون الاستثمارات في 2011 (111.2 مليار ريال)، غير أنه قد لوحظ الانتعاش في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في عام 2013 وقدر هذا الانتعاش بـ 1.3 مليار قطري، ليسجل بذلك 111.8 مليار ريال في سنة 2013، ما يدل على إرتفاع نسبته 1.2% و 0.5% في نهاية عامي 2011 و 2012 على التوالي على الرغم من أن الاستثمار الأجنبي المباشر استهدف مختلف الأنشطة الاقتصادية، فإن أربعة قطاعات إقتصادية رئيسية شكلت 90.7% من إجمالي الاستثمار الأجنبي الوافد في نهاية ديسمبر 2013، وهم قطاع الفحم والنفط والغاز الطبيعي، قطاع العقارات، قطاع المواد الكيماوية، الفنادق والسياحة²⁰.

والشكل التالي يبين أكثر البلدان مستثمرة في دولة قطر في عام 2013:

الجدول رقم (01): أهم الدول المستثمرة في دولة قطر ما بين سنة 2011 إلى 2015

الدولة	عدد المشروعات	التكلفة (مليون دولار)	عدد الوظائف	عدد الشركات
الامارات	88	2.771.0	9.741	67
الولايات المتحدة	45	1.254.2	1.932	43
الكويت	10	661.7	1.626	9
المملكة المتحدة	49	636.8	1.406	40
سنغافورة	2	607.4	883	2
الدنمارك	3	452.6	561	3
سويسرا	9	330.2	970	9
الهند	18	318.6	1.398	17
إسبانيا	10	311.2	454	8
النرويج	5	279.9	756	4
أخرى	101	2.035.5	6.576	95
الإجمالي	340	9.650	26.303	297

المصدر: وزارة التخطيط التنموي والإحصاء، مسح الاستثمار الأجنبي لعام 2015، الدوحة، قطر، 2016.

ص: 88.

من خلال الجدول رقم (01) نرى أنه يوجد العديد من البلدان التي أسهمت في الاستثمار الأجنبي المباشر في قطر، وكما نلاحظ في الشكل أنه يوجد خمسة دول رئيسية استحوذت على النصيب الأكبر من إجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة لتصل حوالي 297 شركة في نهاية عام 2015، وتأتي الإمارات في المرتبة الأولى بـ 67 شركة بـ 88 مشروع تلمها الولايات المتحدة 43 شركة .

والشكل الموالي يبين حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى قطر:

الجدول رقم (02): حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد إلى قطر في الفترة 2001-

2014

الوحدة: مليون دولار

الإجمالي	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	السنوات
31297	4700	3500	2500	1199	625	624	296	حجم التدفقات
	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	السنوات
	1040	*(840)	327	*(8681)	4670	8125	3779	حجم التدفقات

المصدر: من إعداد الباحثين اعتماداً على:

- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وانتماء الصادرات، الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية حسب التوزيع الجغرافي والشركات العامة، على الرابط: <http://dhaman.net/ar>، الكويت، 2014، ص: 20.
 - المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وانتماء الصادرات، الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الدول العربية والصادر منها، على الرابط: <http://dhaman.net/ar>، الكويت، 2015، ص: 24.
- (*) هذا الرمز تعني القيمة التي بين قوسين سالبة.

من خلال الجدول رقم (02) نلاحظ أن حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد لدولة قطر سنة 2001 قدر بـ 296 مليون دولار، وبعد ذلك استمر في الارتفاع إلى غاية سنة 2007 ليبلغ 4700 مليون دولار، وخلال الفترة 2008-2010 نلاحظ تذبذب في حجم التدفقات، لكن تبقى سنة 2009 هي أفضل سنة من ناحية حجم التدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر حيث بلغت قيمته 8125 مليون دولار، وهذا يبين لنا أن قطر لم تتأثر كثيراً بالأزمة المالية العالمية، وفي سنتي 2011 و2013 أخذ حجم التدفقات قيمتين سالبتين وذلك راجع إلى مناخ الأعمال

القدرات الإدارية في ظل مناخ غير مستقر أمنيا على مستوى الدول العربية التي شهدت بما يسمى بالربيع العربي، ليتحسن بعض الشيء سنة 2014 ليقدربـ 1040 مليون دولار، ويقدر حجم التدفق الإجمالي خلال الفترة 2001-2014 بـ 31297 مليون دولار. وفي ما يلي نوضح عدد المشاريع وحجم الاستثمارات لدولة قطر للفترة 2007-2013 في الشكل التالي:

الجدول رقم(03): حجم الاستثمارات وعدد مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر (قطر) في الفترة 2007-2013

العام	عدد المشروعات	التكلفة (مليون دولار)	عدد الوظائف	عدد الشركات
2003	21	7.386.3	2.605	21
2004	30	28.201.5	10.866	28
2005	22	8.605.4	5.686	21
2006	47	7.787.0	10.769	46
2007	36	1.290.9	1.958	36
2008	80	9.200.6	10.462	75
2009	84	15.033.3	9.200	78
2010	68	4.088.7	9.021	64
2011	91	3.795.9	8.872	86
2012	84	2.089.1	6.844	79
2013	78	1.625.0	5.505	73
2014	52	1.215.0	2.536	47
2015	35	934.1	2.546	33
الاجمالي	728	91.253	86.870	622

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مناخ الاستثمار في الدول العربية، على الرابط: <http://dhaman.net/ar>، الكويت، 2016، ص: 156.

من خلال الجدول رقم(03) نرى أنه في سنة 2003 كان عدد المشاريع هو 21 مشروع، ورأس مال المستثمر كان في الحضيض بقيمة 7.386.3 ملون دولار تقريبا، ليصعد بعد ذلك من عدد المشاريع وحجم الاستثمارات، ونرى أنه في سنة 2007 كان عدد المشاريع هو 36 مشروع، ورأس مال المستثمر كان في الحضيض بقيمة 1.290.9 مليون دولار تقريبا، ليصعد بعد ذلك

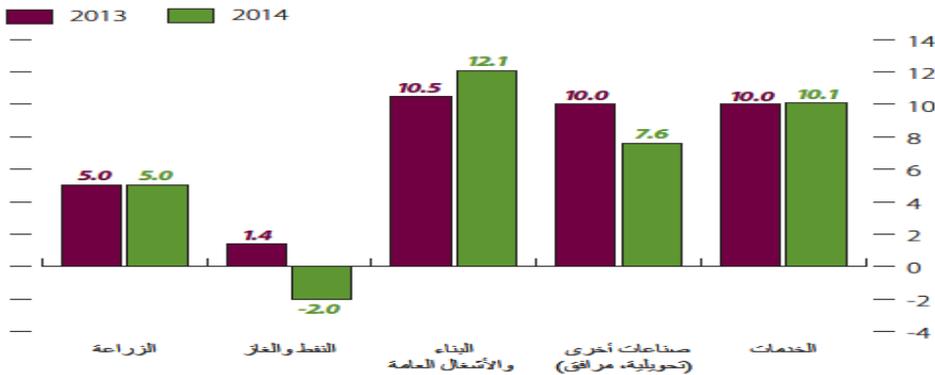
من عدد المشاريع وحجم الاستثمارات ليصل قيمتهما في سنة 2009،²¹ إلى 84 مشروع و25000 مليون دولار على التوالي، وخلال هذه السنة فإن حجم الاستثمارات كان في أعلى قيمة له خلال الفترة 2007-2013، وهذا نتيجة الإصلاحات الاقتصادية بالدرجة الأولى والاستقرار الأمني كذلك، ومن ثم شهدت قطر تقلبات في عدد المشاريع من سنة 2009 إلى غاية 2013، لكن خلال هذه الفترة في سنة 2011 سجل عدد المشاريع أفضل قيمة له وقدرت بـ 88 مشروع، أما فيما يخص حجم الاستثمارات فإنه شهد من سنة 2009 إلى 2010 نزولا حادا جدا ليصل إلى 4000 مليون دولار، وبذلك يخسر قرابة 21 مليون دولار في سنة واحدة، وهذا التراجع سببه الأزمة المالية العالمية التي أثرت وبشكل كبير على تدفقات الاستثمارات الأجنبية إلى دولة قطر، وليستمر في النزول إلى أن وصل سنة 2013 لمبلغ 1000 مليون دولار، والملاحظ انه في سنتي 2014 و2015 انخفضت عدد المشاريع لتصل الى 52 و35 مشروع على التوالي.

2. اتجاهات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى قطر حسب التوزيع القطاعي

يشكل التوزيع القطاعي لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى دولة قطر جوهر العملية التحليلية لمدى تحقيق هذه التدفقات للقيم المضافة التي تساهم في دفع عجلة الاقتصاد القطري لتحقيق جملة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية وغيرهما، ومنه نتطرق فيما يلي إلى قطاع المحروقات وأبرز قطاعات خارج المحروقات:

والشكل التالي يبين إنتاجية العمل خارج قطاع المحروقات حسب الأنشطة:

الشكل رقم (04): يبين إنتاجية العمل خارج قطاع المحروقات 2013-2014



المصدر: وزارة التخطيط التنموي والإحصاء، الأفاق الاقتصادية لدولة قطر 2013-2014، على

الرابط: <https://www.mdps.gov.qa>، الدوحة، قطر، ص: 8.

يبين الشكل أعلاه إنتاجية العمل خارج قطاع المحروقات حسب الأنشطة والملاحظ أنه خلال الفترة 2013-2014 أن قطاع الأشغال العامة يمثل أعلى إنتاجية عمل للفترة يليها قطاع الخدمات بمعدل 10.0 و 10.1 على التوالي، يليها قطاع صناعات أخرى (تحويلية، مرافق) ثم قطاع الزراعة للفترة بـ 5 بتساوي خلال سنتي 2013 و 2014.

المحور الرابع: موضع دولة قطر في بعض المؤشرات الإقليمية الجاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر

يواصل صناع القرار بإجراء البحوث والدراسات الجادة بالرغم من التحديات العالمية المتسمة بالأزمات والتقلبات الحادة في الأسعار ومستويات النشاط الاقتصادي من خلال المؤسسات والهيئات والمنشآت الإقليمية بإصدار عدد من التقارير والمؤشرات التنافسية، وذلك بهدف قياس مدى ملائمة وجاذبية بيئة الأعمال، ومن بين أهم هذه المؤشرات نذكرها في التالي:

1. مؤشر سهولة أداء الأعمال: هو مؤشر مركب من 10 مؤشرات فرعية تقيس مدى تأثير القوانين والإجراءات الحكومية على الأوضاع الاقتصادية للبلد وهي:²²

- مؤشر بدء المشروع؛ - مؤشر حماية المستثمر؛ - مؤشر استخراج ترخيص بناء؛ - مؤشر الحصول على الكهرباء؛ - مؤشر سداد الضرائب؛ - مؤشر ملكية الأصل العقاري؛ - مؤشر تصفية وإغلاق المشروع؛ - مؤشر الحصول على الائتمان؛ - مؤشر تنفيذ العقود التجارية.

والشكل التالي يوضح الأنظمة المطبقة على الشركات المحلية الصغيرة والمتوسطة الحجم: **الشكل رقم (05): الأنظمة المطبقة على الشركات المحلية الصغيرة والمتوسطة**



المصدر: البنك الدولي، مؤسسة التمويل الدولي، تقرير ممارسة أنشطة الأعمال، على الموقع: <http://www.albankaldawli.org>، واشنطن، الولايات المتحدة الأمريكية، 2014، ص: 2.

الشكل رقم (05) يبين الأنظمة المطبقة على الشركات المحلية الصغيرة والمتوسطة، التي تعمل في أكبر مدينة تجارية في كل إقتصاد، وذلك في 10 مجالات خلال دورة حياة الشركة: بدء النشاط

التجاري، وإستخراج تراخيص البناء، وتوصيل الكهرباء، وتسجيل الملكية، والحصول على الائتمان، وحماية المستثمرين، ودفع الضرائب، والتجارة عبر الحدود، وإنفاذ العقود، وتسوية حالات الإعسار، ويستند الترتيب الاجمالي في مجال سهولة أداء الأعمال على هذه المؤشرات، ويقوم التقرير أيضا، بتوثيق الأنظمة الخاصة بتشغيل العمال، وهي ليست مدرجة في الترتيب الاجمالي.

وعلاوة على ذلك فإن التقرير يتتبع الممارسات الجيدة حول العالم لتقديم آراء متبصرة عن كيفية تحسين الحكومات البيئة التنظيمية في الماضي في مجال التي تقيسها²³.
والجدول التالي يوضح ترتيب دول محل الدراسة في مؤشر بيئة أداء الأعمال:

الجدول رقم(04): وضع دولة قطر في مؤشر بيئة أداء الأعمال في الفترة 2006-2014

ترتيب المؤشر عالميا									السنوات
201	201	201	201	201	200	200	200	200	ت
4	3	2	1	0	9	8	7	6	البلد
48	40	37	38	39	37	-	-	-	قطر

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على:

- البنك الدولي، مؤسسة التمويل الدولي، تقرير ممارسة أنشطة الأعمال، على الموقع: <http://www.albankaldawli.org> واشنطن، الولايات المتحدة الأمريكية، 2007، ص: 06.
 - البنك الدولي، مؤسسة التمويل الدولي، تقرير ممارسة أنشطة الأعمال، على الموقع: <http://www.albankaldawli.org> واشنطن، الولايات المتحدة الأمريكية، 2009، ص: 06.
 - البنك الدولي، مؤسسة التمويل الدولي، تقرير ممارسة أنشطة الأعمال، على الموقع: <http://www.albankaldawli.org> واشنطن، الولايات المتحدة الأمريكية، 2011، ص: 04.
 - البنك الدولي، مؤسسة التمويل الدولي، تقرير ممارسة أنشطة الأعمال، على الموقع: <http://www.albankaldawli.org> واشنطن، الولايات المتحدة الأمريكية، 2012، ص: 06.
 - البنك الدولي، مؤسسة التمويل الدولي، تقرير ممارسة أنشطة الأعمال، على الموقع: <http://www.albankaldawli.org> واشنطن، الولايات المتحدة الأمريكية، 2013، ص: 03.
 - البنك الدولي، مؤسسة التمويل الدولي، تقرير ممارسة أنشطة الأعمال، على الموقع: <http://www.albankaldawli.org> واشنطن، الولايات المتحدة الأمريكية، 2014، ص: 03.
- نرى أن ترتيب دولة قطر في سنة 2009 هو المركز 37 عالميا، ومن بعد هذه السنة حدث تذبذب في الترتيب إلى أن يصل في سنة 2014 للمرتبة 48، وأفضل مرتبة لقطر خلال الفترة 2009-2014 هي الرتبة 37 والذي احتلتها في سنتي 2009 و2012

2. المؤشر المركب لمكون السياسات الاقتصادية: تم وضع هذا المؤشر من طرف المؤسسة العربية لضمان الاستثمار سنة 1996، ويظهر هذا المؤشر إلى أن البيئة الاقتصادية المستقرة والمحفزة والجاذبة للاستثمار هي تلك التي تتميز بعدم وجود عجز موازنة كبير ومستفحل يقابله عجز مقبول في ميزان المدفوعات، ومعدلات متدنية للتضخم وإستقرار سعر الصرف وشفافية البنية السياسية بحيث يمكن التنبؤ لأغراض التخطيط المالي والتجاري والاستثماري. وتقع الخصائص الأربعة الأولى ضمن السياسات الاقتصادية وتمثل محطة ونتائج للسياسات ثم إتباعها خلال فترات زمنية محددة ويمكن الاعتداد بها ومقارنتها مع فترات سابقة. وقد يشمل المؤشر المركب ثلاث مجموعات هي: مجموعة السياسات المالية، مجموعة السياسات النقدية، مجموعة سياسات المعاملات الخارجية، أما فيما يتعلق بالتطورات التشريعية والمؤسسات، وتنمية الموارد البشرية، فإن المؤشر لا يعكسها بحيث يحتاج إلى ترقية أسلوب تقديرها لقياس كفاءة وفعالية هذه النظم.

دليل المؤشر: 1-0 عدم تحسن في الاستثمار؛ 1-2 تحسن في مناخ الاستثمار؛ 2-3 تحسن كبير في مناخ الاستثمار. والجدول الموالي يوضح وضعية دولة قطر في هذا المؤشر:

الجدول رقم (05): المؤشر المركب لمكونات السياسات الاقتصادية لمناخ الاستثمار

دولة قطر الفترة 2006-2009

2009	2008	2007	2006	السنوات	
3	3	3	3	درجة مؤشر سياسة التوازن الداخلي	قطر
3	3	3	3	درجة مؤشر سياسة التوازن الخارجي	
2	0	0	0	درجة مؤشر سياسة التوازن الخارجي	

المصدر: من اعداد الباحثين اعتمادا على:

- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية، على الرابط: <http://dhaman.net/ar> ، الكويت، 2006، ص: 147.

- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية، على الرابط: <http://dhaman.net/ar> ، الكويت، 2007، ص: 179.

- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية على الرابط: <http://dhaman.net/ar> ، الكويت، 2008، ص: 205.

- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية على الرابط: <http://dhaman.net/ar> ، الكويت، 2009، ص: 233.

3. مؤشر التنافسية العربية: إن توفر بيئة ملائمة للأعمال، تشكل عاملاً بالغ الأهمية في تحسين مناخ الاستثمار، ومن ثم زيادة تدفق الاستثمارات الأجنبية لتعزيز تنافسية البلد، وفي هذا السياق استطاع فريق عمل التنافسية التابع للمعهد العربي للتخطيط بالكويت، بتطوير مؤشر مركب يتكون من مؤشرين فرعيين (التنافسية الجارية، التنافسية الكامنة).

والشكل الموالي يوضح هيكل مؤشر التنافسية الإجمالي:

والجدول الموالي يوضح دولة قطر في هذا المؤشر:

الجدول رقم (06): وضع دولة قطر في مؤشر التنافسية العربية في الفترة 2003-2011

2011	2009	2006	2003	السنوات	
0.53	0.75	0.79	0.48	مؤشر التنافسية الجارية	قطر
0.41	0.68	0.54	0.47	مؤشر التنافسية الكامنة	
0.47	0.73	0.67	0.48	المؤشر الاجمالي للتنافسية العربية	

المصدر: من إعداد الباحثين اعتماداً على:

-المعهد العربي للتخطيط، تقرير التنافسية العربية، على الموقع: <http://www.arab-api.org/ar>الصفحة، الكويت، 2003، ص: 03.

-المعهد العربي للتخطيط، تقرير التنافسية العربية، على الموقع: <http://www.arab-api.org/ar> الصفحة، الكويت، 2006، ص: 04.

-المعهد العربي للتخطيط، تقرير التنافسية العربية، على الموقع: <http://www.arab-api.org/ar> الصفحة، الكويت، 2009، ص: 14.

-المعهد العربي للتخطيط، تقرير التنافسية العربية، على الموقع: <http://www.arab-api.org/ar>الصفحة، الكويت، 2012، ص: 28.

شهدت سنة 2003 وفي مؤشر التنافسية الإجمالي رصيذاً بلغ 0.42، أما بنسبة للمؤشر التنافسية الجارية قدر بـ 0.42، ومؤشر التنافسية الكامنة بلغ 0.47، لتسجل بعد ذلك إرتفاعاً كبيراً وملحوظاً في سنتي 2006 و2009 وقدر بـ 0.67، 0.73 على التوالي في المؤشر الإجمالي، وهذا نتيجة للاستقرار الأمني والسياسي الذي تشهده المنطقة خلال هذه الفترة، لكن بعدما تزعزع الاستقرار الأمني سنة 2011 لاحظنا تراجعاً كبيراً في رصيذ المؤشر الإجمالي

وبلغ 0.47، أما فيما يخص مؤشر التنافسية الكامنة سجل 0.47، و 0.41 مؤشر التنافسية الجارية.

الخاتمة:

هدفت هذه الدراسة الى تسليط الضوء على تحليل الاستثمار الأجنبي المباشر في دولة قطر وموضعها في إطار المؤشرات الإقليمية ، وتوصلنا الى النتائج التالية :

❖ إن اتجاه الاستثمار الأجنبي المباشر إلى دولة معينة يتوقف على عوامل جذب هذا الاستثمار والحوافز المقدمة لجذبه إلى هذا الدول، إذ أن تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر يتأثر بشكل كبير وأساسي بجملة من الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية، والتي تسود بالدول المضيفة لتلك الاستثمارات.

❖ إن محد دات الاستثمار الأجنبي المباشر بداية، تعني مجموعة من العوامل المتنوعة التي تتحرك م وتؤثر بشكل بارز على توج هات تدفقاته سواء الجغرافية أو القطاعية، إلى جانب قرارات تجسيده

❖ يشكل التوزيع القطاعي لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى دولة قطر جوهر العملية التحليلية لمدى تحقيق هذه التدفقات للقيم المضافة التي تساهم في دفع عجلة الاقتصاد القطري لتحقيق جملة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية وغيرهما.

❖ إن موضع دولة قطر في بعض المؤشرات الإقليمية الجاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر مستقر وهذا نتيجة للاستقرار الأمني والسياسي الذي تشهده المنطقة خلال هذه الفترة 2000-2015.

❖ إن إطالة أمد الأزمة الخليجية يمكن أن تفقد دول الخليج ثقة الكثير من المستثمرين الذين كانوا ينظرون إلى هذا الجزء من العالم على أنه بيئة آمنة للاستثمار، وهذا ما يجب على صناع القرار أن يأخذوه بعين الاعتبار حتى لا تتفاقم الأمور الاقتصادية لدول المجلس، والتي تصدر 45% من احتياجات العالم من الطاقة.

❖ في نقلة نوعية، أقرت الحكومة القطرية قانون تنظيم الاستثمار الأجنبي والذي يسمح بتملك الأجانب بنسبة 100% في الكثير من القطاعات، كما قدم تسهيلات واسعة للمستثمرين، ما يساهم في جذب مزيد من رؤوس الأموال وتنشيط الأسواق وإنعاش العديد من المجالات وتحديث خريطة الاستثمارات الأجنبية في البلاد.

❖ وجاء القانون الجديد ضمن حزمة قرارات ومحفزات استثمارية تبنتها الدولة لتنويع الاقتصاد وعدم الاعتماد على النفط والغاز كمصدر رئيس للدخل، ليكون من أبرز ركائز الرؤية الوطنية 2030

ومن أهم الاقتراحات والتوصيات لتحقيق الاستمرارية في تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر ورؤية 2030 نوردتها في التالي:

❖ إن مستقبل المشاريع الخليجية الموحدة كمشروع الربط الكهربائي الموحد، والسكة الحديدية الموحدة، والتطلع للعملة الموحدة، لافتا إلى أنها مشاريع بات مستقبلها ضبابيا بسبب الأزمة الراهنة، وشدد على أن نجاح الاقتصادات الخليجية يرتبط بالاستقرار السياسي للمنطقة.

❖ ضرورة الإهتمام بالبنى التحتية وتطويرها بإعتبارها من المحفزات التي يأخذها المستثمر بعين الإعتبار عند إتخاذ القرار الإستثماري، وذلك لما لها من شأن في تيسير مأمورية الإستثمار وتسريعه.

❖ فرض وتطبيق حزمة القوانين الجديدة صادرة بتاريخ ديسمبر 2017 التي تبنتها الدولة تأتي في إطار تحديث البنية التشريعية من أجل جذب مزيد من الاستثمارات الأجنبية وتنشيط الأسواق.

الهوامش والإحالات

¹ طاهر مرسي عطية، أساسيات إدارة الأعمال الدولية ، الطبعة الأولى، دار النهضة الفرعية، القاهرة، مصر، 2000، ص:174.

² شهرزاد زغيب، الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر واقع وافاق، مجلة العلوم الإنسانية، العدد: 08، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، فيفري 2005، ص:4.

³ عليوش قربوع كمال، قانون الاستثمارات في الجزائر، الطبعة الأولى، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999، ص:2.

⁴ وهيبة بن داودية، "واقع وافاق تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول شمال أفريقيا"، (مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص: نقود ومالية، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2004/2005)، ص ص: 23-24.

⁵ عبد الكريم كاي، "أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على تنافسية الاقتصاد الجزائري"، (مذكرة ماجستير في العلوم التجارية تخصص: تجارة دولية، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي بفرغاية، الجزائر، 2011/2010)، ص: 65.

⁶ يحيى سعدي، "تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر"، (أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2007/2006)، ص: 111.

⁷ صالح مفتاح، دلال بن سمينة، واقع وتحديات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول النامية، بحوث اقتصادية عربية، العدد 44، جامعة بسكرة، الجزائر، 2008، ص: 110.

⁸ أمال براهيمية، دلال سلايمية، التعجيل بالتغيير: تعزيز الاستثمار الأجنبي المباشر هو المفتاح للتنمية الاقتصادية، مداخلة في إطار ملتقى سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات والمؤسسات: دراسة حالة الجزائر والدول النامية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 21-22 نوفمبر 2006، ص: 10.

⁹ فارس فضيل، "أهمية الاستثمار المباشر الأجنبي في الدول العربية (دراسة مقارنة بين الجزائر ومصر والمملكة العربية السعودية)"، (أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص: التحليل الاقتصادي، جامعة الجزائر، الجزائر، 2004)، ص: 47.

¹⁰ نفس المرجع، ص: 48.

¹¹ الدول الانتقالية أو تسمى أيضا الدول المتحولة هي حسب تقرير الاستثمار العالمي سنة 2014: دول جنوب شرق أوروبا، ورابطة الدول الكومنولث المستقلة، وجورجيا.

¹² تقرير الاستثمار العالمي اتجاهات الاستثمار الأجنبي المباشر عالميا، على الرابط: <http://www.worldinvestmentreport.org>، على الساعة: 20:00، بتاريخ: 2018/01/14، ص: 1.

¹³ UNCTAD , world investment report – transnational corporations and export competitiveness, new york and Geneva , 2013, p9:7.

¹⁴ تقرير الاستثمار العالمي اتجاهات الاستثمار الأجنبي المباشر إقليميا، على الرابط: <http://www.worldinvestmentreport.org>، على الساعة: 21:00، بتاريخ: 2018/01/19.

¹⁵ UNCTAD, world investment report-Investing in a Low-Carbon Economy, New York and Geneva, 2014, P:05.

¹⁶ Ibid, P:06.

¹⁷Ibid, P:07.

¹⁸المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وإئتمان الصادرات، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية، الكويت، 2015، ص:73.

¹⁹نهلة سمرقندي ، مقال بعنوان : جذب الاستثمارات الأجنبية يتطلب تحسين بيئة الأعمال وتطوير الأنظمة الاستثمارات الأجنبية أحد خيارات تعزيز أداء الاقتصاد الخليجي وتحقيق التنمية المستدامة، على الرابط: <http://araa.sa/index.php>، تاريخ الاطلاع : 12 ماي 2018، على الساعة : 10:00، ص:01.

²⁰مجلة العرب، مقال بعنوان:"5 دول استحوذت على 75% من الاستثمارات الأجنبية في قطر"، تم تصفح هذا الموقع: <http://alarab.qa/story/480941/5>، على الساعة:15:00، بتاريخ 2018/01/22، تم نشر المقال في 2015/03/02، ص: 1.

²¹المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وإئتمان الصادرات، مناخ الاستثمار في الدول العربية ، الكويت، 2016، ص:156.

²²البنك الدولي، مؤسسة التمويل الدولي، تقرير ممارسة أنشطة الأعمال، واشنطن، الولايات المتحدة الأمريكية، 2014، ص:10.

²³البنك الدولي، مؤسسة التمويل الدولي، "تقرير ممارسة أنشطة الأعمال"، واشنطن، الولايات المتحدة الأمريكية، 2014، ص:11.